

Distr.
GENERAL

E/1997/65/Add.1
1 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/ يوليه ١٩٩٧
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة في مجال السياسة العامة

إضافة

الاتجاهات في الموارد الأساسية وغير الأساسية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٨ - ١	مقدمة
٥	٢٦ - ٩	أولاً - مركز الموارد الأساسية وغير الأساسية
٦	١٨ - ١٣	ألف - الموارد الأساسية
٧	٢٦ - ١٩	باء - الموارد غير الأساسية
٩	٤١ - ٤٧	ثانياً - التحليل
١٤	مرفق: ملاحظة عن مصطلحات إجراءات التمويل غير الأساسي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها

.E/1997/100 *

240697 160697 160697 97-13332



المحتويات (تابع)الصفحةالجدول

١٦	مساهمات الـ ١٥ المانحين الرئيسيين في الموارد الأساسية	- ١
١٧	المساهمات في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ١٩٩٥-١٩٩١	- ٢
١٨	المساهمات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٥-١٩٩١	- ٣
٢١	المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٥-١٩٩١	- ٤

الأشكال

١٩	الشكل الأول - الموارد الأساسية وغيرها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢٠	الشكل الثاني - الموارد الأساسية وغيرها للصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي
٢٢	الشكل الثالث - الموارد الأساسية وغيرها لصندوق الأمم المتحدة للسكان

مقدمة

١ - لا تزال مسألة زيادة الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان المتقدمة، وجعل نظام التمويل أكثر قابلية للتنبؤ، تشغل بال الجمعية العامة وتمثل جزءاً أساسياً من عملية الإصلاح الشامل في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وكانت الجمعية العامة قد دعت منذ عام ١٩٧٧، في قرارها ١٩٧٧/٢٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة تدفق الموارد اللازمة لهذه الأنشطة زيادة حقيقة وذلك على أساس يمكن التنبؤ به ويكون مستمراً ومضموناً. وتناولت عدة قرارات اتخذت بعد ذلك المجالات الثلاثة ذات الصلة، وهي الإدارة والتمويل والقضاء، وأثر الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وتناولت عدة قرارات أخرى هذه المسائل الثلاث المتراقبة، بما في ذلك في سياق البعض من استعراضات السياسة العامة التي تجري كل ثلاثة سنوات، والتي بدأت في عام ١٩٨٠.

٢ - وشددت الجمعية العامة في مناسبة لاحقة، في الفقرة ٢٢ من قرارها ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنسيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما، على أن الحاجة تدعوه، في إطار عملية الإصلاح الشاملة، إلى زيادة موارد الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية زيادة كبيرة على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون بما يتناسب مع تزايد احتياجات البلدان النامية. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم باستعراض وتحليل التغييرات والتحسينات الممكن إدخالها على نظام التمويل الحالي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إعلان تبرعات عن طريق التفاوض لسنوات عدة. وأوصت الجمعية العامة أيضاً أن تشمل العملية إجراء مشاورات ومقاضفات غير رسمية بشأن وسائل التمويل الجديدة المرتقبة، على صعيد الجمعية العامة.

٣ - وأصدر الأمين العام وقتاً لذلك تقريراً شاملاً عن تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة (A/48/940). أجرت الجمعية العامة بشأنه في دورتها المستأنفة الثامنة والأربعين مشاورات مفتوحة عن إجراءات التمويل الجديدة المرتقبة. وجرت المشاورات عدة مرات دون التوصل إلى نتائج قاطعة (للاطلاع على موجز الرئيس لهذه المشاورات، يرجى الرجوع إلى A/49/749). وقد استعرض هذا التقرير الشامل مختلف الإجراءات والأكياس التي يحتمل أن تحقق هدف زيادة الموارد وتتوفر درجة أكبر من القابلية للتنبؤ. وقدم التقرير أيضاً خطوات عملية لتعزيز نظام التطوع الحالي.

٤ - واستجابة للمشاورات الأولى، أصدر الأمين العام تقرير متابعة عن تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (A/49/834). وتناول التقرير أموراً منها أساليب تحديد الأهداف من الموارد. واستنتج أن الأهداف من الموارد، بما في ذلك العمارسات التنفيذية القائمة ومستويات التمويل والتكتاليف التشفيرية والإدارية لا تستند إلى الاحتياجات القابلة للتحديد الكمي للبلدان المتقدمة، وأنه لا توجد أساليب عملية متوافرة على الصعيد العالمي. وقيّم التقرير أيضاً خيارات

التمويل وإجراءات التمويل الجديدة الممكنة، وقدّم أفكاراً عن أحسن السبل لوضع البرامج والصناديق على أساس مالية آمنة.

٥ - ولاحظ الأمين العام فيما بعد، في الفقرتين ٩٠ و ٩١ من تقريره عن خطة التنمية (A/49/665) أن الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة تواجه صعوبات مالية وأنه لم يعد ممكناً الاعتماد على التبرعات وحدها. وورد في التقرير أن مزيجاً من الاشتراكات المقررة، والمتفاوض بشأنها، والطوعية يمكن أن يوفر أكثر الوسائل منطقية وملائمة لتمويل الأمم المتحدة.

٦ - وفي سنة ١٩٩٥، خلال الاستعراض سنة ١٩٩٥ الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، نظرت الجمعية العامة في المجالات الثلاثة المتراقبة المتمثلة في الإدارة والموارد واتجاهات السياسة العامة للأنشطة التنفيذية، ولاحظت مع الأسف، في الفقرة ٤ من قرارها ١٢٠/٥٠ أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز بالفعل في مجال إعادة تشكيل عملية إدارة وتشغيل الصناديق والبرامج الإنمائية بالأمم المتحدة وترشيد هذه العملية، فإنه لم تتحقق أي زيادة ملموسة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس يمكن التبعي به ومستمر ومضمون، باعتبار ذلك جزءاً من عملية الإصلاح الشاملة، كما أن المشاورات المتعلقة بالطرائق المستقبلية الجديدة للتمويل لم تصل إلى نتيجة ما. وفي الفقرة ٥ من القرار نفسه، أكدت الجمعية بقوة من جديد أن كفاءة وفعالية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تتعزز، وذلك بوسائل من بينها زيادة تمويلها بشكل ملموس، على أساس يمكن التبعي به ومستمر ومضمون، بما يتمشى مع الاحتياجات المطردة للبلدان النامية، إلى جانب التنفيذ الكامل لقراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٦٢/٤٨. وفي الفقرة ١٠ من القرار نفسه، دعت الجمعية العامة إلى تكثيف المشاورات والمقابلات المتعلقة بالطرائق المستقبلية الجديدة المحددة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

٧ - وتمثلت الخطوة التالية في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ الذي شددت الجمعية في فقرته ٩ على أنه في سياق الجهود المبذولة لتوفير الموارد للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الموارد الأساسية، على أساس يمكن التبعي به ومستمر ومضمون، ومع ملاحظة أن التبرعات من المصادر الرسمية ينبغي أن تظل المصدر الرئيسي لتمويل هذه الأنشطة، ينبغي أن تدرس الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً لولاية كل منها، جميع جوانب تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والخيارات الواردة في تقريري الأمين العام (A/48/940 و A/49/834) والتقارير الأخرى المقدمة لاحقاً، بما في ذلك آليات التمويل الثلاث (التبرعات، والمساهمات المعقوفة بالتفاوض، والأنحصار المقررة)، فضلاً عن دراسة أثرها المتوقع.

٨ - وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٧/١٩٩٦ بقوة أن كفاءة وفعالية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة يجب أن تتعزز، وذلك بوسائل من بينها زيادة تمويلها زيادة كبيرة وعن طريق التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٦٢/٤٨، و ١٢٠/٥٠، و ٢٢٧/٥٠.

وطلب إلى الأمين العام أن يضمن في تقريره المرحلي عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ تقديرًا تحليلياً لأثار الاتجاهات الأخيرة للموارد الأساسية وغير الأساسية على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وأن يقدم توصية بشأن سبل زيادة الموارد الأساسية وتنفيذ الفرع الأول من قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ بصورة فعالة. وأعد هذا التقرير وفقاً لذلك الطلب، مع مراعاة التاريخ التشريعي الموصوف أعلاه، ومع مراعاة أن التقارير السابقة عن هذا الموضوع لم ينظر فيها المجلس أو الجمعية بعمق بعد.

أولاً - مركز الموارد الأساسية وغير الأساسية

٩ - تمثل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان - السبل الرئيسية التي تموّل عن طريقها الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وتقدم مواردها في صنفين رئيسيين: أساسى وغير أساسى (انظر المرفق للاطلاع على المصطلحات بشأن الإجراءات غير الأساسية). وقدر مجموع نوعي الموارد التي قدمت من خلال الصناديق والبرامج في السنوات ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ بـ ٤,٥ مليون دولار، و ٤,٣ مليون دولار في الولايات المتحدة، و ٤,٥ مليون دولار في الولايات المتحدة، و ٤,٥ مليون دولار في الولايات المتحدة على التوالي.

١٠ - ويعمل برنامج الأغذية العالمي في مجال التنمية والإغاثة؛ ويتلقي المساهمات نقداً وعيناً. وشهد التمويل خلال السنوات العديدة الماضية زيادة في مستوى التمويل العام منذ عام ١٩٩١، (٤,٤ بليون دولار في عام ١٩٩١، و ١,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٢، و ١,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٣، و ١,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٤، و ١,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥)، صحبها تحول في نسبة الأموال المقدمة للأنشطة الإنمائية وعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. وفي عام ١٩٩١ بلغ تمويل التنمية ٤٨٨ مليون دولار وتمويل عمليات الإغاثة ٥٨٦ مليون دولار؛ وبلغ الرقمان المقابلان في عام ١٩٩٤، ٣١١ مليون دولار و ٨٧٤ مليون دولار على التوالي؛ وفي عام ١٩٩٥، ٣٤٠ مليون دولار و ٦١٣ مليون دولار.

١١ - ويواجه صندوق الأغذية العالمي صعوبة متزايدة في كفالة المزدوج اللازم من النقد والسلع الأساسية والخدمات. وزاد من حدة تلك الحالة انتشار الأزمات الإنسانية الطارئة المعقدة التي ظهرت في أواخر الثمانينيات ولا تزال مستمرة إلى الآن. ومن أسباب زيادة التعقيد ممارسة المانحين المتمثلة في ربط تمويلهم بعمليات معينة أو مجموعات سكانية مستهدفة، مما خفض من المرونة واستعداد المانحين لدعم العمليات في حالة الطوارئ بتمويل من بنود خطوط الميزانية وإمكانية تقديم ذلك التمويل؛ والجهود الرامية إلى استعمال الموارد القليلة بانجع ما يمكن، مثل استعمال المعونة الغذائية لإنقاذ حياة البشر في حالات الطوارئ الإنسانية، بشكل يتماشى مع الأهداف الإنمائية قدر الإمكان.

١٢ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وافق مجلس إدارة برنامج الأغذية العالمي على السياسات الجديدة المتعلقة بالموارد والتمويل في الأجل الطويل، التي بدأت الأمانة العامة تنفذها بشكل تجاريي منذ ...

١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وترمي هذه السياسات إلى التغلب على القيود الخارجية وتوفير موارد أكثر مرونة وقابلية للتبني، وكفالة استرجاع جميع التكاليف، والمحافظة في نفس الوقت على الطابع المتعدد الأطراف لبرنامج الأغذية العالمي في الأجل الطويل.

ألف - الموارد الأساسية

١٣ - يشار عادة بمصطلح الموارد الأساسية إلى التبرعات التي تُقدم إلى الصناديق والبرامج كموارد عامة، لاستخدامها وفقاً لولاياتها، دون أية قيود أو شروط. وفي إطار هذا المفهوم الواسع، توجد بعض الاختلافات الدقيقة ولكنها هامة. فجمعية الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقدمة من الحكومات، وتحصل اليونيسيف على مواردها الأساسية أو مواردها العامة من الحكومات ومن مصادر أخرى غير حكومية، مثل الجان الوطنية. والموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان هي في معظم الأحيان، ولكن ليس دائماً، أموال مقدمة من الحكومات، وهناك قدر ضئيل منها يتمثل في هبات خاصة غير حكومية. ويتلقي برنامج الأغذية العالمي معظم المساهمات من الحكومات نقداً وعيناً. وفي عام ١٩٩٦ بلغت نسبة المساهمات الإجمالية العينية المقدمة إلى برنامج الأغذية العالمي حوالي ٤٠ في المائة، وكانت البقية نقداً. وتأتي الموارد الأساسية لبرنامج الأغذية العالمي عن طريق نافذة التمويل المتعدد الأطراف لغذائه البرنامجية الأربع (التنمية والتأهيل والتأهيل للكوارث؛ وعمليات الإغاثة المطولة؛ وحالات الطوارئ؛ والعمليات الخاصة).

١٤ - ومن السمات البارزة في التمويل الأساسي للصناديق والبرامج أن عدداً صغيراً من البلدان يساهم بما يقارب ٩٠ في المائة من ذلك التمويل. ففي عام ١٩٩٦ قدم ١٥ بلداً ما يزيد على ٩٥,٩ في المائة من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و ٩٨,٥ في المائة من موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان، و ٩٥,٢ في المائة من موارد اليونيسيف، و ٩٤,٢ في المائة من موارد برنامج الأغذية العالمي. والانخفاض المتواصل للتمويل الأساسي وتبعيته الكبيرة لعدد قليل من البلدان مؤشر على وجود ضعف وعدم استقرار كامنين. وانخفضت التبرعات السنوية إلى الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١) من ١٠٧٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ إلى ٨٤٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦، وفي الفترة نفسها، ارتفعت الموارد غير الأساسية من ٣٨٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة إلى ١,٢٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وبذلك انخفضت نسبة الموارد الأساسية في مجموع الإيرادات من حوالي ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى حوالي ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وتشير التبرعات المعلنة وتقديرات المساهمات لعام ١٩٩٧ إلى استمرار ذلك الاتجاه إلى الانخفاض، الذي ينبغي النظر إليه في ضوء الرقم المبدئي للموارد الأساسية البالغ ٣,٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة، الذي أقره المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي لأغراض التخطيط (انظر الفقرة ٧ من مقرر البرنامج الإنمائي ٢٣/٩٥) لفترة الثلاث سنوات بداية من عام ١٩٩٧.

(١) معرفة بوصفها مبالغ أعلنت عن التبرع بها لسنة معينة، بغض النظر عن السنة التي ورد فيها المبلغ فعلاً.

١٥ - وفي عام ١٩٩٦، وردت ٥٨ في المائة، أي ٥٥١ مليون دولار، من مجموع الإيرادات، بوصفها موارد عامة خصصتها اليونيسيف للبرامج التي أقرّها المجلس لفائدة الأطفال والنساء، مهتمياً بصيغة تستند إلى الاحتياجات (عدد الأطفال، ونسبة وفيات الأطفال دون الخامسة، ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي). ووردت بقية الإيرادات كأموال تكميلية أو كمساهمات في حالات الطوارئ لعناصر برامجية محددة.

١٦ - وقدّر مجموع إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٦ بحوالي ٣٠٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، مما يمثل انخفاضاً عن مستوى الإيرادات التي أعلنت ٩٥ حكومة عن التبرع بها لعام ١٩٩٥، والبالغ ٣٣٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. وساهم خمسة عشر مانحاً رئيسيًا، بلغت مسهامات كل منهم أو تجاوزت مليون من دولارات الولايات المتحدة، بـ ٢٩٧,٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، أو ما يزيد على ٩٨ في المائة من مجموع الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتشير الاستطارات الحالية إلى أن إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان قد تتجاوز من جديد في عام ١٩٩٧ مستوى ٤٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة. ومن الأمثلة على عدم اليقين المتواصل في التبرعات أن ما يزيد على ٣٣ في المائة من مجموع المبالغ المعلن عن التبرع بها للصندوق لعام ١٩٩٦ لا تزال غير مسددة لربع الأخير من السنة، مما أحدث مشاكل صعبة فيما يتصل بتوافر النقد، وأثر سلباً على الثقة في عملية البرمجة.

١٧ - وقدم حوالي ١,٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة إلى برنامج الأغذية العالمي في عام ١٩٩٦ ٢٨ في المائة منها للأنشطة الإنمائية، و٤٦ في المائة منها لعمليات الطوارئ، و٤٤ في المائة منها لعمليات الإغاثة المطولة. وإضافة لذلك، أُعلن عن التبرع بـ ٢٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة (٢ في المائة) دعماً لعمليات الخاصة. وأسفر الانخفاض الحاد في المساهمات الإنمائية عن صعوبة الوفاء بالالتزامات، وزاد من الحاجة إلى ادراج بعد إنفائي في جهود الإغاثة.

١٨ - وقد لبى المانحون معظم الاحتياجات المقدرة لأنشطة الإغاثة التي يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي. بيد أن هناك عدداً صغيراً من حالات الطوارئ التي لم تتوافر لها مستويات كافية من الموارد، ووجهت معظم المساهمات لأنشطة الإغاثة إلى عمليات محددة، أو استجابة لنداءات معينة. أما الصورة بالنسبة للموارد المخصصة للتنمية فمختلفة. ذلك أن مستوى الموارد المتاحة للتنمية في انخفاض مستمر، وصحت ذلك الاتجاه زيادة في نسبة الموارد الإنمائية المشروطة الاستخدام. وفي عام ١٩٩٦، كانت حوالي ٥٠ في المائة من موارد برنامج الأغذية العالمي موارد أساسية.

باء - الموارد غير الأساسية

١٩ - اعترفت الجمعية العامة بأهمية الموارد غير الأساسية كوسيلة لتمويل الأنشطة التنفيذية، في قرارها ٢١١/٤٤ الذي اعترفت فيه بقيمة موارد المنج المناطة بأغراض خاصة، على أن يكون الهدف منها هو أن تستخدم كوسيلة لتأمين تدفقات إضافية من الموارد وأن تكون مشاريعها مدمجة على نحو متسلق

وفعال في برامج التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة، بما يتمشى مع خطة وبرنامج التنمية الوطنية في كل بلد.

٤٠ - والموارد غير الأساسية أكثر تنوعاً بكثير، وتعريف التمويل غير الأساسي وتكوينه تختلف من منظمة إلى أخرى (انظر المرفق). مثلاً، يدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصناديق الاستثمارية في إطار تمويله غير الأساسي، في حين لا تفعل اليونيسيف ذلك.

٤١ - وفي حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمثل الموارد غير الأساسية في أموال تساهمن بها الحكومات أو المصادر الخاصة، لأغراض محددة، أي لمشاريع وبرامج محددة، أو لتقديم المساعدة في نطاق جغرافي أو موضوعي معين. وتقدم الموارد غير الأساسية عموماً في أحد شكلين: (أ) تقاسم تكاليف المشاريع أو البرامج من جانب حكومة بلد البرنامج (ما يسمى بتقاسم التكاليف الحكومية) أو حكومة أخرى (ما يسمى بتقاسم التكاليف مع طرف ثالث); و (ب) الصناديق الاستثمارية بوصفتها مثلكية للأموال التي يقدمها أحد المانحين أو عدة مانحين لغرض مشترك.

٤٢ - وزدادت الموارد غير الأساسية للبرنامج الإنمائي من ٣٨٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ إلى ١,٢٧ بليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦، وبلغت قيمة تقاسم التكاليف فيها ٩٥٧,٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ (بالمقارنة بـ ٢٧١,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢)، ومثل تقاسم التكاليف الحكومي فيها ٧١,٨ في المائة وتقاسم التكاليف مع طرف ثالث ٢٨,٢ في المائة (بالمقارنة بـ ٦٢,٢ و ٣٧,٨ في المائة على التوالي، في عام ١٩٩٢).

٤٣ - وأكد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقرره ٢٢/٩٥ على ضرورة أن تظل زيادة التبرعات المقدمة للموارد الأساسية هي الجهد الرئيسي لجميع المانحين، واعترف أيضاً في الفقرة ٩ من ذلك المقرر بأهمية الموارد غير الأساسية، بما في ذلك تقاسم التكاليف ومصادر التمويل غير التقليدية بوصفها آلية لتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتكلمه الوسائل التي يتبعها من أجل تحقيق الأهداف والأولويات على النحو المحدد في مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤. وترتبط هذه الموارد غير الأساسية الآن في إطار التعاون القطري الجديد تحت أهداف تعبئة الموارد، وتجري تعيتها في إطار الأولويات التي تحدها بلدان البرامج نفسها وفي إطار الأهداف وال المجالات ذات الأولوية التي حددتها مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤.

٤٤ - وفي حالة اليونيسيف، تنقسم الموارد غير الأساسية، أي الأموال التكميلية، إلى برامج طارئة وبرامج عادية تكميلية التمويل. ويتضمن كل برنامج من برامج اليونيسيف القطرية التي وافق عليها المجلس التنفيذي عناصر برامجية لا تتوافق لها موارد عامة، وإنما يسعى إلى الحصول على تمويل تكميلي لها من مجتمع المانحين، لا سيما الحكومات المانحة. ويرد هذا التمويل التكميلي من ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية الثانية التي تقدمها الحكومات، ومن اللجان الوطنية، ومن مساهمات القطاع الخاص الموجهة إلى

برامج معينة. وترتدي الموارد العامة من ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف التي تقدمها الحكومات المانحة، ومن القطاع الخاص، لا سيما عن طريق بيع البطاقات والمنتجات.

٤٥ - وقدرت الأموال غير الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٦ بـ ٤٩,٣ مليون دولار من الولايات المتحدة، أي بزيادة قدرها ١٦,٤ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٥ الذي بلغ ٣٣,٢ مليون دولار من الولايات المتحدة. ويقدم كل برنامج قطري عنصرا ثالثاً/متعدد الأطراف لاستخدامه في مشاريع منفصلة أو بالاقتران بمشاريع ذات تمويل أساسى. وتتطلب المشاريع الثانية/المتعددة الأطراف عملا كبيرا من الموظفين. وواافقت اللجنة الأوروبية مؤخرا على تقديم ٣٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة إلى برامج الصحة الإنجابية في آسيا، وهو مؤشر على الاتجاه إلى استخدام خبرة منظومة الأمم المتحدة وهيكلها الأساسية لتقديم الموارد الثانية إلى البلدان النامية.

٤٦ - وتمثل الموارد غير الأساسية مصدر تمويل رئيسي لبرنامج الأغذية العالمي، وبلغت حوالي ٥٠ في المائة من مجموع الموارد. ويوجه معظم الموارد غير الأساسية إلى عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. وفي عام ١٩٩٦، صنفت حوالي ٢٨ في المائة من الموارد الإنمائية كموارد غير أساسية. وترمي السياسات التي اعتمدتها برنامج الأغذية العالمي بشأن الموارد الجديدة والتمويل في الأجل الطويل، جزئيا، إلى أخذ ذلك الواقع في الاعتبار بشكل يزيد إلى أقصى حد ممكن من احتمال دعم المانحين لأنشطة البرنامج ومن قدرة البرنامج على إدارتها.

ثانيا - التحليل

٤٧ - إن الزيادة المطردة، ولئن كانت ضئيلة، في مجموع الموارد، وانخفاض الأموال الأساسية وقلة عدد البلدان التي يأتي منها معظم المساهمات، عوامل قد تقتضي وضع نهج جديدة لتحقيق هدف الزيادة من الموارد الأساسية. وأمام خلفية سياق المعرفة الإنمائية عموما، تبرز اتجاهات هامة لها علاقة بهذا الموضوع. ففي أواسط الثمانينيات كانت المساعدة الإنمائية الرسمية العنصر الرئيسي في تدفقات الموارد إلى البلدان النامية. وفي أواسط التسعينيات، تجاوزت التدفقات من المصادر الخاصة الموارد الرسمية، فتناقصت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أدنى نسبة لها في أي وقت من الأوقات بلغت ٢٧٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، واقتصر جزء متزايد منها لتلبية الاحتياجات الإنسانية (ارتفع من ١ بليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ إلى ٢ بليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢، ثم بلغ ذروته في عام ١٩٩٤)، وإلى التخفيف من الديون. وتمثل الموارد المقدمة عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف الآن ١٠ في المائة من مجموع التدفقات إلى البلدان النامية، بينما بقيت الموارد المتاحة لجهات الأمم المتحدة الإنمائي في مستواها. وتزامن الركود النسبي للموارد الأساسية المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان مع نمو مجموع التمويل المقدم من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الأنشطة السكانية. وفي عام ١٩٩٤، خصص حوالي ١,٤ مليون دولار من مجموع الموارد المتعددة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الأنشطة السكانية، وقدر المبلغ المخصص لذلك في عام ١٩٩٥ بحوالي ٢ مليون دولار من الولايات...

المتحدة. وانخفض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدم إلى الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وزدادت نسبة ما هو مقدم إلى القطاعات الاجتماعية. وزداد عدد أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وارتفعت بعض البلدان النامية من حالة البلدان المتلقية إلى حالة البلدان المانحة الصافية. وفي وقت تنخفض فيه الموارد الأساسية، أوكلت إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها مسؤولية إضافية لتنفيذ خطط عمل عالمية. ولا تزال الأموال الأساسية الداعمة الضرورية للصناديق والبرامج، في تلبية الطلبات الوطنية والاستجابة، في الوقت نفسه للاتجاهات العالمية. وهناك حاجة إلى إيجاد توازن مناسب بين نمو الأموال الأساسية وغير الأساسية.

٢٨ - وتقدم البلدان نفسها عادة التمويل الأساسي والتمويل المحدد الغرض. والبلدان التي تسهم في الموارد غير الأساسية تسهم أيضا في تقديم الموارد الأساسية وكثيراً ما يحدث العكس، ولا توجد صلة واضحة بين الاثنين. ورغم أن كلاً من الموارد الأساسية وغير الأساسية لها صلة بالولايات القائمة وبالقواعد المالية، فإن بعض المسائل المتعلقة بالموارد غير الأساسية يخرج عن نطاق صنع القرار المباشر للمجالس التنفيذية. وفي الحالات القصوى، قد يؤدي الإفراط في الاعتماد على الموارد غير الأساسية إلى تحريف الأولويات الوطنية والعالمية، ويؤثر على الطابع المتعدد للأطراف والعالمي لمنظمة الأمم المتحدة. وبما أن المساهمات في الأموال الأساسية وأو الأموال غير الأساسية تتأثر باعتبارات سياسية وميزانية محلية، فإن بعض البلدان تست Chow أحياناً المساعدة في ظروفها تمويل مختلفتين. وتمثل الصعوبة في إيجاد أمثل طريقة للمحافظة على التوازن بين مختلف النهج، فيما يتصل بالسياسات والبرامج.

٢٩ - وأمام ذلك الوضع، تعتمد صناديق الأمم المتحدة وبرامجها نحو ثلاثة اتجاهات لتعزيز الموارد الأساسية عن طريق: (أ) تعزيز كفاءة عملياتها وشفافيتها؛ (ب) الحصول على نصيب أكبر من الموارد التقليدية الموجودة؛ (ج) إيجاد مصادر تمويل جديدة. ولا تزال صناديق الأمم المتحدة وبرامجها تسعي إلى الحصول على نسب أكبر من الموارد الموجودة. وقد بسطت عملياتها وخففت من تكاليفها ومن ميزانياتها الإدارية. وهي تجري أيضاً حواراً مع المانحين التقليديين لفهم شواغلهم فيما أعمق وإعادة توجيهه أعمالها. ومثلاً ذكر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره السنوي لعام ١٩٩٦، فإن تشديد البرنامج الإنمائي على التنمية البشرية المستدامة والبلدان المنخفضة الدخل يعكس أهداف تلك البلدان فيما يتصل بالمعونة. ويرمي البرنامج الإنمائي إلى إقامة تنظيم أقل تعقيداً وأكثر كفاءة ومساءلة. والموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي أنسنة لتوجيهها إلى مجموعة أصغر من البلدان وإلى عدد أقل من الأنشطة المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة. وما يوضح ذلك الاتجاه أن ثلث موارد البرنامج الإنمائي خصصت في عام ١٩٩٥ إلى الإدارة، وهو مجال إنمائي جديد تسييره. وتعمل اليونيسيف مع المانحين لتحديد المساهمات التي يمكن تخصيصها إلى الموارد الأساسية بدلاً من الموارد غير الأساسية وهي على اتصال بالجانب الوطني في هذا السياق. وتعتمد اليونيسيف في اجتذابها لقدر أكبر من الموارد على المساعدة، وإنجاز البرامج بشكل فعال من حيث التكلفة، والتنفيذ في الوقت المناسب. ويركز صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً على الزيادة من الفعالية، وتعزيز الإدارة، والزيادة إلى أقصى حد ممكن من الأموال المتوفرة للبرامج القطرية.

٣٠ - وتوالى الجمعية العامة سعيها إلى الإصلاح الحكومي الدولي، وتعزيز الكفاءة، والتمويل بوصفها عمليات متربطة ومتضافة. ورغم حدوث تقدم كبير في مجال إعادة تشكيل إدارة الصناديق والبرامج وترشيدتها، مثلما ورد في تقييم الجمعية نفسه في الفقرة ٤ من قرارها ١٢٠/٥٠، لم تتحقق أية زيادة ملموسة في الموارد على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون. ولم تتوصل المشاورات الرسمية التي أجرتها الجمعية العامة بشأن ذلك الموضوع إلى أية استنتاجات. ومن الضروري استعراض أسباب ذلك الفشل وتحديد السبل لتحقيق النتائج المرجوة.

٣١ - ووضعت مقررات الجمعية العامة في سياق الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (القرارات ١٩٩/٤٧ و ٢١١/٤٤ و ١٢٠/٥٠) للزيادة من التناسق داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري ومن أجل التكامل بين العمليات الوطنية. والهدف من تعزيز الفعالية ليس فقط الاستجابة لشاغل الدول الأعضاء، وإنما ينبغي أن يعكس أيضاً الشواغل بشأن قدرة المنظومة على تلبية الطلبات المتزايدة التي تقدمها الدول الأعضاء بشأن بلد معين، وعلى الاستجابة إليها. ومن شأن وجود حساسية أكبر بنوعي الشواغل أن يؤدي إلى زيادة الثقة وزيادة التدفقات من الموارد. وكان الهدف من تحويل مجالس إدارة الصناديق والبرامج إلى مجالس تنفيذية هو جعل عملية الإدارة أكثر كفاءة. ومن شأن ايجاد تمويل أكثر استقراراً وأرفع مستوى أن يؤثر مباشرة على تعزيز الكفاءة والفعالية، وهو أمر أكدت عليه الجمعية العامة بقوة في الفقرة ٥ من قرارها ١٢٠/٥٠.

٣٢ - ومهم أيضاً الإشارة إلى أن البلدان المتألقة تسهم أيضاً بقدر لا يأس به في تمويل الأنشطة الإنمائية التي تدعمها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، لا سيما في إطار إجراءات التنفيذ الوطني. وجميع الأنشطة الإنمائية التي يقوم بها صندوق الأغذية العالمي تنفذ وطنياً.

٣٣ - وينبغي أيضاً دراسة الحالة المتمثلة في أن ١٥ بلداً، تنتهي كلها إلى منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، وتستهلك بحوالي ٩٠ في المائة من الأموال الأساسية للبرامج والصناديق. والقاعدة التي يمثلها المانحون التقليديون لم تتغير رغم التغيرات في محددات الاقتصاد العالمي وجغرافيته. وقد تكون بلدان آسيا الشرقية، والبعض من بلدان أمريكا الجنوبية، وحتى بعض البلدان المنخفضة الدخل ذات الاقتصادات الكبيرة، في وضع يمكنها من المساهمة بمستويات أعلى. وانخفاض الدعم العام والأموال العامة المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية في عدد كبير من البلدان المانحة، سبب يحتم توسيع قاعدة المانحين. والبعض من البلدان المانحة الجديدة يstem بالفعل في "النافذة المرنة" التي تمثلها المصارف الإنمائية الإقليمية. وقد بدأ بعضها برامج معونة ثنائية ذات شأن، ووضع هيكل أساسية لتقديم المعونة. وفي الإمكان وضع استراتيجية جديدة ذات حواجز، مثل التمثيل في مستوى الإدارة العليا والعائد الاقتصادي لتشجيع العملية والتحجيم بها. وينبغي أيضاً أن تكون الرغبة في مساعدة أكثر الشركاء من البلدان النامية احتياجاً قوياً دافعاً كبيراً.

٤ - وأكدت الجمعية العامة من جديد السمات الرئيسية الثلاث لتمويل الأنشطة التنفيذية، بوصفها التطوع، والحياد، وتعدد الأطراف؛ وينبغي لأي مقترن يرمي إلى تعزيز التمويل الأساسي أن يستند إلى هذه العناصر الأساسية. ورغم أن الجمعية شددت على الحاجة إلى الزيادة من هذه الأموال وعلى جوانب الأمن والاستقرار والقابلية للتنبؤ، فإنه ليس في الإمكان دائمًا تحقيقها معاً. وعندما تصر بعض البلدان المانحة التي تسنم بأكثر من نصيبها المناسب على تقاسم العبء بإنصاف، توضع آليات مثل صكوك الالتزام التفاوضية والمساهمات المتعددة السنوات، تفتقر إلى الإرادة السياسية، وتسفر عن موارد أقل وليس أكثر. والصعوبات التي ظهرت عند تجديد الموارد الحادي عشر للمؤسسة الإنمائية الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية تأكيد لوجود هذه الشواغل. وتعمل بلدان عديدة على أساس ميزانيات سنوية، مما يعزز رغبتها الطبيعية في عدم الالتزام بزيادة التمويل؛ ومع ذلك فإن مفهوم المساهمات التفاوضية المتعددة السنوات يتطلب دراسة أدق.

٥ - وقد استعرضت تلك المسألة في تقريري الأمين العام عن تمويل العمليات (A/48/940 و A/49/834). والتمويل، لا سيما الطوعي، هو دائمًا مسألة خيار سياسي. وفي مجال يتسم بإدراك قلة الموارد وببيئة تنافسية، أصبح الأمر أيضًا مسألة إدراك جماهيري. إذ بإمكان الجمهور، عند إطلاعه وتثويره، أن يمثل قاعدة للالتزام مشترك قوي.

٦ - ويتمثل التحدي الآخر للزيادة من التدفقات من الموارد في تحقيق أمثل استخدام للأموال الموجودة بالاشتراك مع شركاء آخرين تحت قيادة وطنية. ونظراً لنزعة جداول الأعمال الثنائية والمتحدة الأطراف إلى الالقاء، وإلى المزايا المؤكدة لحياد الأمم المتحدة وشرعيتها، تقوم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بمهمة ثمينة في مجال تنسيق المعرفة. وكثيراً ما توجد تلك المهام حالياً على صعيد تبادل المعلومات، وتوجد إمكانية لتوسيعها لتشمل التعاون البرنامجي، الذي يمكن أن يعزز بدوره ثقة المانحين ويؤدي إلى المزيد من الإسهامات.

٧ - ويمثل توافق الآراء المتزايد على أن الهدف العام من التعاون الإنمائي ينبغي أن يكون القضاء على الفقر، فرصة لتعزيز المساهمات الأساسية بتشجيع مجتمع المانحين والمانحين الجدد المحتملين على تحويل جزء من المساهمات غير الأساسية أو المعرفة الثنائية إلى موارد أخرى للزيادة من التمويل الأساسي؛ ويمكن ربط معظم المشاريع المملوكة من الموارد الأساسية والأنشطة المملوكة بموارد محددة الغرض بذلك الموضوع العام. وعلى الصعيد القطري، كثيراً ما يمول المشروع نفسه من موارد من المصادرين معاً. ويمكن النظر في إمكانية الجمع بين شمولية الأموال الأساسية والطابع الخاص للأموال الاستثمارية على صعيد البرنامج العالمي. وفي الإمكان تعزيز دعم الجمهور لتمويل هذه الأنشطة المحددة الغرض.

٨ - وقد يكون من المفيد، عند استعراض إجراءات التمويل، ملاحظة الصلة الضمنية بين التأثير في الإدارة والتبرعات. إذ لا بد من تقديم أسباب وجيهة لكي تحول البلدان مواردها من القنوات الثنائية والمتحدة الأطراف إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. واستعمال بعض المانحين لخبرتهم وقدراتهم الإدارية.

مثل المرافق على الصعيد الميداني والهيئات الإدارية، مثل على إمكانية قيام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بدور المساعدة التقنية إزاء المانحين الثنائيين.

٣٩ - ويذمر عدد من الدول الأعضاء منذ سنوات عديدة من عدم كفاءة الإجراءات الحالية لعقد مؤتمرات الأمم المتحدة لإعلان التبرعات إلى الأنشطة الإنمائية، والحجج الأساسية في ذلك أن التبرعات المعلنة خلال تلك المؤتمرات لا تتجاوز ٤٠ في المائة، وهي عادة أقل من ذلك، لأسباب أهمها أن السنة المالية، بالنسبة للعديد من المانحين المحتملين، تبدأ في موعد لاحق، ولأن المانحين ليسوا في وضع يسمح لهم بالإعلان عن تبرعاتهم قبل موافقة البرلمان عليها. ومن الواضح إذن أن بإمكان مؤتمرات إعلان عن التبرعات، بشكلها الحالي أن تقوم بدور للأغراض الإجرائية، ولكنها أصبحت آلية غير كافية لجمع الأموال.

٤٠ - واقتصر إلغاء مؤتمرات إعلان التبرعات تماماً، بيد أن الجمعية العامة أرجأت في الفقرة ١٦ من المرفق الأول لقرارها ٢٢٧/٥٠ اتخاذ أي قرار بشأن مستقبل مؤتمرات إعلان التبرعات، بما في ذلك اتخاذ قرار بشأن تغيير موعد انعقاد المؤتمرات في انتظار استعراضها لإجراءات التمويل. ومع ذلك يوجد شك في أن مؤتمرات إعلان التبرعات ستتواصل، وفي مدى قائلة انعقادها في شباط/فبراير وآذار/مارس.

٤١ - ونظراً للإرتجاع المذكور أعلاه، وسواء اكتمل الاستعراض أم لم يكتمل بنهاية الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، فإن الأمر سيطلب اتخاذ قرار عندهما بشأن إمكانية إدخال تغييرات على مؤتمرات إعلان التبرعات.

مرفق

ملاحظة عن مصطلحات إجراءات التمويل غير الأساسية

لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها

إن إجراءات التمويل المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصطلح عام لعدة إجراءات تتضمن تقاسم التكاليف، والصناديق الاستثمارية، والصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي، والمساهمات النقدية الحكومية المناظرة، والتمويل الموازي، واتفاق الدعم الإداري.

وتعد أموال تقاسم التكاليف من مصادر رئيسيين:

- (أ) الحكومة المتلقية (تقاسم التكاليف مع الحكومة):
- (ب) الحكومات المانحة ومنح المعهد المالي الدولي (تقاسم التكاليف مع طرف ثالث؛ بتمويل مباشر إلى البرنامج الإنمائي).

الصناديق الاستثمارية يمكن إنشاؤها لأغراض محددة، وتشمل مشاريع معينة محددة، في بلد أو أكثر، لأغراض برنامجية إقليمية أو عالمية، ويمكن أن تقتصر على مانح واحد أو تكون مفتوحة لعدة مانحين.

والصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي تتضمن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنذاجية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومكتب الأمم المتحدة للتصحير والجهاز. وقد أنشئت هذه الصناديق لأغراض برنامجية خاصة ذات أهداف عالمية وإقليمية، ومواردها الأساسية ممولة من التبرعات، ويمكن أن تتضمن المساعدة في صناديق استثمارية فرعية وتقاسم التكاليف.

وفي إطار المساهمات النقدية الحكومية المناظرة، يطلب من الحكومات المتلقية أن تضي بعض الالتزامات للمشاريع التي تنجز بمساعدة البرنامج الإنمائي، بمساهمات نقدية أو عينية.

التمويل الموازي هو ترتيب يشترك فيه طرفان على الأقل في برنامج مشترك بيد أنهما يتقدمان مساهمات تدار بشكل منفصل. وبعد عملية البرمجة المشتركة، يمول وينفذ كل من البرنامج الإنمائي والمانح (المانحون) الجزء الخاص بكل منهم بشكل منفصل ولكن بتنسيق متواصل.

ترتيبات الدعم الإداري تقدم خدمات الدعم بطلب من الحكومة المتلقية أو الوكالات الإنمائية الشائنة والمتحدة الأطراف. وهي ليست شكلًا من التمويل المشترك وإنما آلية لاقتناء السلع والخدمات لفائدة برنامج ...

من برامج المانحين أو الحكومة. وتقدم خدمات الدعم الإداري أيضاً من المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي عندما تطلب منها المساعدة في التنفيذ أو الإنجاز الوطني للمشاريع، أو استخدام قروض المؤسسة المالية الدولية.

وفي حالة صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقوم الموارد غير الأساسية أو الترتيبات الثنائية/المتعددة الأطراف بدور هام وإنما تكميلي أساساً. وظلت النسبة المئوية لتقاسم التكاليف مع طرف ثالث ضئيلة، لا تتجاوز ٥ في المائة من مجموع المساهمات. ووقع صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤخراً اتفاق شراكة مع اللجنة الأوروبية تسمى بمقتضاه اللجنة الأوروبية بأكثر من ٣٠ مليون دولار في برامج الصحة الإنجابية في آسيا. وإذا نجحت هذه الترتيبات، فقد يتوجه الصندوق مزيداً من التمويل من اللجنة الأوروبية في هذا المجال من عمله.

وتعرف الموارد غير الأساسية وغيرها من الموارد في اليونيسيف بالأموال التكميلية لحالات غير الطارئة، التي كاد يتضاعف حجمها خلال السنوات الخمس الأخيرة منذ عام ١٩٩١. وتجاوزت الآن المساهمات التكميلية لحالات الطوارئ، وهي عرضة لدرجة كبيرة من التقلب، مستويات عام ١٩٩١، بيد أنها لا تزال أدنى من أي مستوى بلغته بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤.

وعملية التمويل التكميلي هي أكثر أشكال العلاقة مع المانحين الثنائيين رواجاً على الصعيد القطري. وهي توفر الموارد الأساسية للبرامج التي تدعمها اليونيسيف. وتسمح أيضاً لليونيسيف بتبادل المعلومات مع المانحين الثنائيين، وبوجود مستوى معقول من الحوار بشأن السياسات العامة والمسائل التقنية بين اليونيسيف، والمانحين الرئيسيين، والوزارات الحكومية. ويمكن أن يؤدي الحوار إلى تحسين مساعلة اليونيسيف، ويسمح أحياناً بتبادل الخبرة بشأن التقنيات البرنامجية الابتكارية.

ويتمثل الهيكل الجديد لاقتضاء الموارد للتمويل الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي منذ بداية عام ١٩٩٦ في أربع فئات بrogrammatic (التنمية، والتأهيل، والتأهيل، والتأهيل، والتأهيل)، وعمليات التغذية المطلوبة؛ وحالات الطوارئ؛ والعمليات الخاصة) وفي ثلاثة نوافذ تمويل (متعددة الأطراف، ومتعددة الأطراف موجهة، وثنائية) يطلق برنامج الأغذية العالمي في إطارها مساعاته. وتسمح المساهمات عن طريق نافذة التمويل المتعددة الأطراف للبرنامج بمرونة تخصيص الموارد في الوقت المناسب وبشكل يتماشى مع التوجيه الذي يضعه المجلس التنفيذي. وتسمح الموارد المتوفرة عن طريق النافذة المتعددة الأطراف الموجهة للمانحين بتوجيهه المساهمات إلى مشاريع أو عمليات محددة. ويقدم برنامج الأغذية العالمي خدمات ثنائية لا ترتبط أنشطتها بالعمليات التي يساعد البرنامج على إنجازها، بيد أنها مع ذلك تتماشى مع بيان المهمة التي يقوم بها البرنامج. ويسمح ذلك النموذج بوضع تمييز أوضح بين الموارد الأساسية وغير الأساسية.

الجدول ١ - مساهمات الـ ١٥ المانحين الرئيسيين في الموارد الأساسية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

برنامجه الأغذية ال العالمي	اليوبيسيت، ١٩٩٦				اليوبيسيت، ١٩٩٥				صندوق أقام المتحدة للسكان	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي	برنامجه الأمم
	الجنة الوطنية	المجموع	الجنة الوطنية	المجموع	الجنة الوطنية	المجموع	الجنة الوطنية	المجموع			
١٩٩٦									١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦
٢٢,٢	٧٦,٢	٢٦,٣	٢٠,٩	٥٨,٩	٢٩,٤	٢٩,٦	٥٤,٦	٥١,٨	١١٠,١	١٠٥,١	البلدان
٤٧,٥	٢٧,٤	١,٩	٢١,٥	٢٧,٤	١,٩	٢١,٦	٤٧,٠	٢٧,٦	٩٧,٨	٩٠,٦	اليابان
٤٠,٠	٥٢,٨	٢٢,٩	٧٩,٩	٢٠,١	٨,٨	٢٣,٣	٤٨,٨	٢٥,٩	٩٨,١	٩٠,٣	الدانمرك
٦٧,٣	٤٨,٠	٢٩,٩	٨,١	٤٧,٧	٦١,٢	٧,٦	٤٠,٨	٢٢,٧	٨٨,٦	٩٦,١	هولندا
٢٢,٤	٤١,٢	١,٧	٢٩,٦	٤٠,٨	١,٦	٢٩,٤	٢٨,٣	٢٩,١	٧٧,٨	٧٨,٩	النرويج
٢٦,٨	٦٦,٦	١,٩	٦٧,٠	٦١,٩	١,٧	٦٠,٣	١٧,٥	٢٦,٩	٧٩,٧	٧٦,٦	السويد
٢١٦,٢	١٠٨,٢	٨,٢	١٠٠,٠	١٠٧,٩	٧,٩	١٠٠,٠	٢٢,٨	٢٥,٠	٥٠,٤	١١٧,٤	الولايات المتحدة
٢٠,٣	٢٦,٩	١١,٧	١٧,٢	٢٦,٨	١١,٥	١٧,٣	٧,١	٧,٧	٦٧,٦	٦٠,٧	سويسرا
٧,٨	١٥,١	٢,٠	١٧,١	١٥,٧	١,٧	١٧,٥	١٩,٥	١١,٧	٢٣,٩	٢٦,٧	المملكة المتحدة
٤١,٨	١٢,٧	٢,١	١٠,٥	١٧,٧	٧,٧	١٠,٥	٧,٠	٧,٠	٧١,٩	٧١,٩	كندا
٢,٠	١٨,٨	١٨,٨	—	٤١,٧	٢٩,٣	١٢,٦	١,٧	١,٢	٢١,٨	١٨,٦	إيطاليا
٢,١	٧,٦	٥,٠	٢,٦	٤,٨	٧,٥	٧,٧	٢,٥	٢,٢	٢١,٢	٢٢,٦	بلغاريا
٢,١	٢٩,٥	٢٩,٩	٩,٣	٢٧,٧	٢١,٣	١,٦	٠,٨	٠,٧	١٨,٤	١٩,٨	فرنسا
٢١,٨	٤,٦	١,٠	٢,٦	٤,٦	١,٢	٤,٣	٢,٢	٢,٠	١٤,١	١٣,٥	استراليا
٢,٩	٤,٧	٢,٧	٢,٠	٤,٧	١,٧	٤,٠	٠,٧	٠,٧	١٤,٠	١٤,٠	النمسا
١٠,٩	١٢,٧	٢,٣	١٧,٣	١٢,٧	٢,٣	١٠,٤	١٢,٩	١١,٧	١٧,٠	١٧,٨	فنلندا
٦٦٨,٨	٥٣٧,٧	١٨٨,٠	٧٦٩,٧	٥٢٧,٦	١٨١,١	٧٦٧,٥	٢٩٧,٨	٢٨٧,٤	٨٠٣,٥	٨٨٧,٤	المجموع
٩٤,٢	٩٥,٢			٩٦,٦			٩٨,٥	٩٢,٦	٩٥,٩	٩٦,٢	النسبة من مجموع الموارد الأساسية (أ)

(أ) الاتحاد الأوروبي مساهم رئيسي في الموارد الأساسية لبرنامج الأغذية العالمي، بمساهمات بلغت ٢٢,٣ من ملايين الدولارات في عام ١٩٩٦.

(ب) بالنسبة المئوية.

الجدول ٢ - المساهمات في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ١٩٩٥-١٩٩١

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

صندوق الأمم المتحدة للسكان	النسبة المئوية المتوفرة	اليونيسف	النسبة المئوية المتوفرة	صندوق الأمم المتحدة للسكان	النسبة المئوية المتوفرة	المجموع الفرعى	يدبرها البرنامج الإنمائى	برنامج الأمم المتحدة الإنمائى	
٦٢	٥٩٠,٠	٩٨	٢١٩,٣	٨١	١٠٨٥,٥	٧٢,٥	١٠٢٢,٠	١٠٢٢,٠	أساسية
٣٧	٢١٧,٠	٢	٤,٧	١٩	٢٥٩,٤	٢٩,٨	٢٢٠,٠	٢٢٠,٠	
١٤٠١,١	٨٠٧,٠		٢٢٢,٠		١٢٤٥,٣	١٠٣,٣	١٢٤٢,٠	١٢٤٢,٠	
٥٨	٧٠٧,٠	٩٨	٢٢٢,٧	٧٦	١١٧٩,٧	٥٥,٩	١٠٧٣,٨	١٠٧٣,٨	١٩٩١
٤٢	٢٢١,٠	٢	٠,٠	٤٦	٦٣٨,٧	٤٠,٣	٤٠٨,٠	٤٠٨,٠	
١٧٣٦,٩	٩٣٨,٠		٢٢٨,٧		١٥٦٨,٠	٨٦,٢	١٤٨١,٨	١٤٨١,٨	
٥٩	٥٨٨,٠	٩٩	٢١٧,٠	٦٦	٩٥٦,٣	٤٧,٣	٩٠٩,٠	٩٠٩,٠	أساسية
٤١	٢٧٨,٠	١	٧,٧	٤٦	٦٣٣,٥	٤٦,٢	٤٠٩,٣	٤٠٩,٣	
١٤٢٠,١	٨٦٦,٠		٢١٩,٧		١٢٨٩,٨	٧٦,٥	١٢١٨,٣	١٢١٨,٣	
٥٣	٦٧٩,٠	٩٦	٢٠٦,٥	٦٠	١٠٠٧,٦	٦٢,٦	٩٤٢,٨	٩٤٢,٨	١٩٩٢
٤٧	٢٢٧,٠	٤	١٠,٧	٤٠	٦٨٧,٢	١٠,٦	٦٧٦,٧	٦٧٦,٧	
١٥١٥,٠	١٠٠٦,٠		٢٦٥,٢		١٦٩٢,٦	٧٦,٧	١٦١٩,٤	١٦١٩,٤	
٥٣	٥٦١,٩	٩١	٢٠٥,٠	٥٨	٩٨٩,١	٧٦,١	٩١١,٠	٩١١,٠	أساسية
٤٦	٤٦٤,٧	١٠	٢٧,١	٤٢	٧١٥,٣	١٤,٣	٧٠١,٠	٧٠١,٠	
١٢٨٧,٤	١٠٠٦,٣		٢٢٧,١		١٧٠٤,٤	٩٢,٤	١٦١٢,٠	١٦١٢,٠	

(١) موارد أساسية وغيرها غير متوافرة

الجدول ٣ - المساهمات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٥-١٩٩١

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

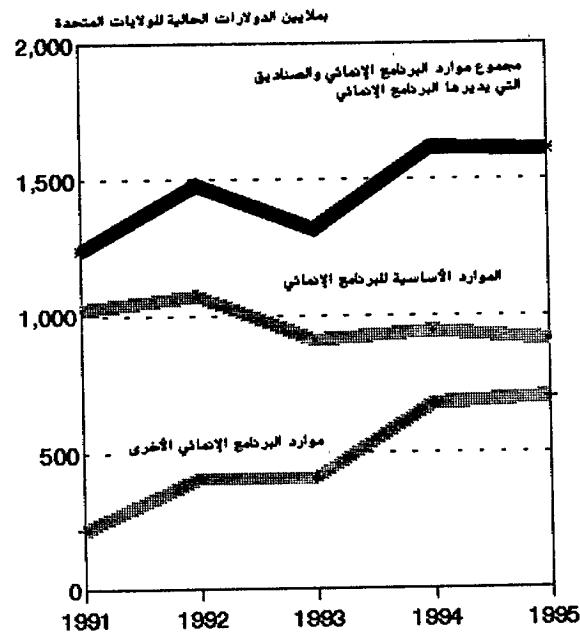
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٩١١,٠	٩٤٢,٨	٩٠٩,٠	١٠٧٣,٨	١٠٤٢,٠	موارد البرنامج الإنمائي الأساسية
٧٠١,٠	٦٧٦,٦	٤٠٩,٣	٤٠٨,٠	٢٢٠,٠	موارد أخرى للبرنامج الإنمائي ^(١)
١٦١٢,٠	١٦١٩,٤	١٣١٨,٣	١٤٨١,٨	١٢٤٢,٠	المجموع الترعي
٧٨,١	٦٣,٦	٤٧,٣	٥٥,٩	٦٣,٥	الموارد الأساسية للصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي ^(٢)
١٤,٣	١٠,٦	٢٤,٢	٣٠,٣	٣٩,٨	موارد أخرى للصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي ^(٣)
٩٢,٤	٧٤,٢	٧١,٥	٨١,٢	١٠٣,٣	المجموع الترعي
١٧٠٤,٤	١٦٩٣,٦	١٢٨٩,٨	١٥٦٨,٠	١٢٤٥,٣	المجموع العام

المصدر: البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

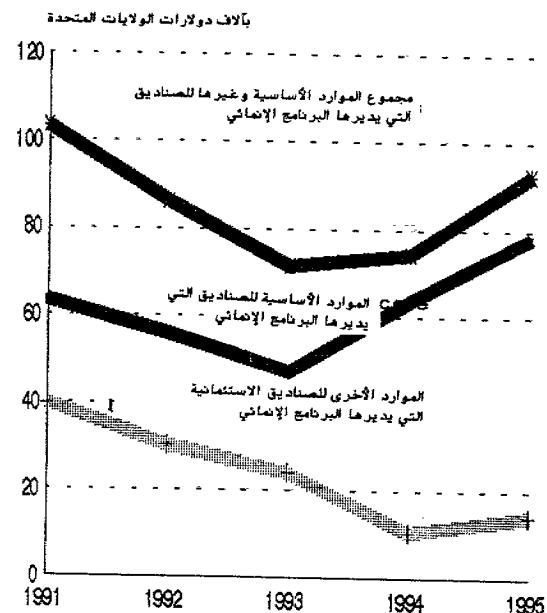
(أ) بما في ذلك تقاسم التكاليف والمساهمات النقدية الحكومية المناظرة.

(ب) تشمل صندوق المشاريع الانتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الخاص للمتطوعين، وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والصندوق الإنمائي لأنشطة المنطقة السودانية الساحلية، وكذلك صناديق وحسابات صناديق استئمانية أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي، منها صناديق استئمانية أنشأها مدير البرنامج، ومساهمات من برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين وتشمل أيضاً مساهمات تقاسم التكاليف إلى تلك الصناديق.

الشكل الأول - الموارد الأساسية وغيرها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



الشكل الثاني - الموارد الأساسية وغيرها للصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي



الجدول ٤ - المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٥-١٩٩٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٣٠٥,٠	٢٥٤,٥	٢١٧,٠	٢٣٣,٢	٢١٩,٣	الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٣٢,١	١٠,٧	٢,٧	٥,٠	٤,٧	موارد أخرى لصندوق الأمم المتحدة للسكان ^(١)
٣٣٧,١	٢٦٥,٢	٢١٩,٧	٢٣٨,٢	٢٢٤,٠	المجموع العام

المصدر: البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٥.

(١) تشمل المساهمات في الصناديق الاستثمارية والبرامج السكانية الخاصة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الشكل الثالث - الموارد الأساسية وغيرها لصندوق الأمم المتحدة للسكان

